

الانتقالية إلى آخره.. وكانت النتيجة ذلك الاتفاق الذي كان فريدا من نوعه.

• هل نفهم من حديثكم أنه لولا الضغوط الدولية ما تم التوقيع على المبادرة الخليجية في نوفمبر؟

- أظن أن الضغوط الدولية لعبت دوراً كبيراً لأن هناك اضطرابات في عدد من دول العالم، لكن لا يتدخل مجلس الأمن، لكنه أيضاً اعتبر أن الاضطرابات الحاصلة في اليمن، قد تكون لها انعكاسات على مستوى السلم والأمن الدوليين، ولهذا كانت رسالة مجلس الأمن واضحة وموحدة.. إذ لم يكن هناك أي انقسام بين أعضاء مجلس الأمن أو خلاف في وجهات النظر، فكان هناك إجماع منذ البداية لأن مجلس الأمن تحدث بصوت واحد، ويعد رسالة إلى كل اليمنيين من خلال القرار (2014) الذي أوضح بلا غموض أنه يجب البحث عن تسوية سياسية...

إرادة اليمنيين

• مقاطعاً - في سياق هذا الإجماع الاقليمي والدولي يتساءل الكثيرون حول جوهر وسبب الإجماع فهل كان سببه وضع الأمن المهدد للسلام الدولي في المنطقة.. أم كان إحساس مجلس بإرادة اليمنيين الباحثة عن مخرج.. ما شجعه على هذا القرارات الداعمة للحل السلمي؟

- الاهتمام الاقليمي والدولي سبب واضح في موقف مجلس الأمن الحريص دائماً على السلم في المنطقة والعالم، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى، كان الفضل في مجمله يرجع لليمنيين.. القيادات السياسية اليمنية قررت في نهاية المطاف أنه يجب أن تبحث عن مخرج لا غالب ولا مغلوب... وهذه كانت النتيجة.. والاتفاق حول اقتسام السلطة خلال المرحلة الانتقالية تم على مجموعة مبادئ، ويجب أن لا ننسى أن الآلية تمت بمبادئ وأهم مبدأ أننا اتفقتنا على الاستجابة لتطلعات الشباب والشعب اليمني في التغيير، المبدأ الثاني هو الحكم الرشيد، المبدأ الثالث هو الدخول في العملية الانتقالية بهدف أحداث تغيير جذري حقيقي في نظام الحوكمة في اليمن، وهذا ما حصل في الحقيقة.. وأود هنا التأكيد على أن القضية ليست استبدال شخص بآخر - المسألة اتفاق سياسي سمح بمسألتي الأولى اشراك أطراف أخرى في العملية السياسية، فأناصر الله والحراك والشباب والنساء، وأحزاب جديدة، وأخرى ناشئة من قبل أو موجودة بشكل ضعيف، كل هذه الأطراف صارت شريكة في العملية السياسية التي تغيرت في اليمن، ولم تعد العملية محتكرة من طرف سياسي فقط، أو من الأحزاب البرلمانية التقليدية المعروفة هذا أولاً.. ثانياً تم الاتفاق على إنشاء عدد من المؤسسات وكذلك اتخاذ عدد من الإجراءات هدفها التقدم في موضوع الأمن والاستقرار ولهذا تم إنشاء وتشكيل اللجنة العسكرية، وكان الهدف هو إخلاء الشوارع من المسلحين وفتح الطرقات، وانتهاء ظاهرة العنف، وحصل تقدم كبير والبدء في عملية إعادة تكامل وهيكل القوات المسلحة واصلاح الأجهزة العسكرية والأمنية، هذا من جهة، ومن جهة أخرى كان الاتفاق أنه من مهام حكومة الوفاق الوطني، البدء في بلورة وتطبيق برنامج انعاش الاقتصاد اليمني، وأنتم تتذكرون ما كان عليه الوضع الاقتصادي في 2011م، وكذلك تم الاتفاق في

ما تحقق في الحوار يعد أنموذجاً على مستوى بلدان الربيع وانتصاراً لليمن والحكمة اليمنية

وبعد ذلك افتتح الجميع بها خلال صيف 2011م، فمختلف الأطراف بدأت تبحث عن هذه الصيغة، وقلت أنه بدأ العمل على الآلية في اجتماعات غير معلنة ولم يكن الإعلام على علم بها، في بيت الأخ عبدربه منصور هادي كان نائب الرئيس آنذاك، واجتمعنا مراراً ولدة وكان العمل والتفكير بصوت عال من أجل صياغة آلية تكون مكملة لنص المبادرة الخليجية الذي لم يكن موقفاً في ذلك الوقت.. وهذه كانت الصعوبة الأولى..

• هل كان هناك طرف ممانع لتوقيع المبادرة حتى فكرتم في إيجاد حل آخر والتي هي الآلية التنفيذية.. أي أنه كان البعض يشعر بأن هناك نواقص في المبادرة وبالتالي الوضع بحاجة إلى آلية تتضمن بعض النقاط؟

- ما حصل أن الأحزاب وقعت على المبادرة الخليجية ووقعت شخصيات من أحزاب اللقاء المشترك والمؤتمر على المبادرة الخليجية ورفض الرئيس السابق التوقيع عليها، وهذا خلق أزمة، ما جعل الجميع يفكر في كيفية الخروج من هذا المأزق، كان البعض يركز فقط على ضرورة حث الرئيس السابق على التوقيع.. نحن كان موقفنا مختلفاً، حتى إذا تم التوقيع على الوثيقة الأولى، كان يجب أن يكون هناك اتفاق مفصل مبني على المبادئ العامة للمبادرة الخليجية من أجل التنظيم بشكل دقيق لعملية نقل السلطة وتنظيم العملية الانتقالية، لأن هذا يتطلب الاتفاق على مبادئ وعدد من الإجراءات التي يجب أن تتم خلال المرحلة الانتقالية وخلق مؤسسات جديدة، كذلك عملية جديدة هدفها إشراك القوى السياسية غير الموقعة على المبادرة الخليجية، وكان بالنسبة لنا هذا هو أساسي، لأنه كان رأيي في ذلك الوقت وهذا ما تعلمناه من تجارب أخرى، إذا بقيت أطراف، ولو كانت صغيرة، واقتربنا أنها صغيرة، وغير مؤثرة خارج العملية السياسية ستفسد العملية السياسية، لهذا كان ضرورياً البحث عن صيغة من أجل أحداث تغيير حقيقي في العملية السياسية في اليمن مبنية على مبدأ المشاركة الشاملة وكذلك إشراك جميع الأطراف ولأول مرة في اليمن..

• قبل الدخول في تفاصيل الحوار الوطني.. دعنا نعود قليلاً إلى توقيع المبادرة الخليجية.. ما هو أصعب موقف واجهكم في هذا الجانب؟

- أول صعوبة كانت في الاعتقاد لدى كثيرين أن الوضع ممكن أن يتغير في اليمن إذا تم إقناع الرئيس السابق بالتوقيع على المبادرة الخليجية وأنهى الأمر.. لكن كان رأيي -المطلق مما تعلمناه من دروس دول أخرى- أنه إذا لم يكن الاتفاق نتيجة حوار مباشر بين كل الأطراف المختلفة، وإذا لم تتوصل هذه الأطراف إلى اتفاق مفصل بنظم العملية الانتقالية، لم أكن مقتنعاً أنه بالإمكان الخروج من الوضع الذي كان قائماً في اليمن آنذاك لكن شيئاً فشيئاً لاحظت أن معظم الأطراف اقتنعت بالفكرة، بالإضافة إلى أن النص الأول للمبادرة الخليجية يقتضي نصاً ثانياً مُفسراً للخسوط العامة، فكان التفاوض جار على صياغة الآلية التنفيذية المزمعة، هذا النص هو الذي تم التفاوض عليه بشكل مباشر بين الأطراف وهي الآلية التي أسست مبادئ عملية الانتقال السلمي للسلطة، وهي التي تم الاتفاق من خلالها على إنشاء عدد من اللجان والمؤسسات إلى آخره، التي تم الاتفاق من خلالها على كيفية تنظيم فكرة مؤتمر الحوار الوطني، وكانت آلية مزمعة مبنية على مبادئ وكانت في الحقيقة خارطة طريق.

• هل أنت صاحب فكرة الآلية التنفيذية..؟

- هذه فكرة يمنية في الحقيقة، ونحن تبيننا هذه الفكرة، لكن لم تكن لها شعبية في البداية،

القضايا التي هي مستعصية وشائكة هي قضية العدالة الانتقالية وتحقيق المصالحة الوطنية.. وما تعلمناه من تجارب دول أخرى هو أنه يجب أن يكون هناك إجماع على خطة متكاملة ولكل بلد وضعه الخاص وعلى اليمنيين أن يتفقوا على خطة ورؤية متكاملة في هذا الموضوع.. فكان مؤتمر الحوار الوطني هو الخطة المناسبة لتحقيق هذا.

على أية حال كانت نتيجة العملية التفاوضية التي تمت آنذاك في 2011م في بيت نائب الرئيس الأخ عبدربه منصور هادي فريدة من نوعها، أي في النزاعات التي حصلت في إطار دول الربيع العربي تم الاتفاق لأول مرة في بلد عربي على خارطة طريق من أجل نقل السلطة، والبدء بعملية تغيير سلمي عبر عملية تفاوضية سلمية، وهذا لم يحصل في ليبيا ولم يحصل حتى الآن في سوريا ولا أي بلد آخر.. وهذا كان انتصار كبير لليمنيين وللحكمة اليمنية.. والمفارقة كذلك كانت رغم أن اليمن هو البلد الثاني في العالم من حيث انتشار الأسلحة ورغم أن الوضع كان خطيراً وكان اليمن على حافة الدخول إلى حرب أهلية، رغم ذلك تشبثت من يدافع على التغيير السلمي بسلمية حركة التغيير السلمي، وتفاوضت الأطراف واتفقت على صيغة.. وطبعاً كانت هناك تنازلات من مختلف الأطراف وتم الاتفاق على صيغة توافقية التي هي خارطة طريق التي تم الاتفاق عليها في إطار الآلية التنفيذية وكان هذا إنجاز كبير جداً وتحقق في ظرف حساس وخطير.. وهنا أود بالشجاعة السياسية لقيادات سياسية في اليمن التي كان لها الفضل في تجنب اليمن مخاطر الحرب الأهلية..

الحوار الوطني

• هل سار الحوار الوطني كما خطط له.. وما هي الصعوبات التي اكتنفتها خصوصاً وأنتم حضرتكم الكثير من الجلسات..؟

- أولاً تم عدد من الحوارات في دول كثيرة من العالم، البعض منها كان ناجحاً، والبعض منها كان فاشلاً.. وبعض الحوارات أدت إلى تأزيم الوضع أكثر في بعض البلدان.. لكن بالنسبة لليمن.. اليمنيين قرروا أولاً في اتفاق نقل السلطة في الآلية التنفيذية الخطوط العريضة لكيفية التنظيم.. وتم الاتفاق على من يشارك في المؤتمر، وهذا واضح في الآلية التنفيذية للشباب، النساء، المجتمع المدني، أنصار الله، الحراك، الأحزاب، أحزاب ناشئة، فعاليات" كان هذا متفق عليه في إطار اتفاق نقل السلطة. ثانياً تم الاتفاق على أن هذا المؤتمر يكون شاملاً، بمشاركة الجميع.. ثالثاً تم الاتفاق على أن هذا المؤتمر سيكون مبنياً على مبدأ الشفافية.. وفعلاً في البداية البعض لم يصدق هذا.. لكن ما حصل

في اليمن هو خارق للعادة، اليمنيون تعودوا على عدد من المؤتمرات، وفي أي مؤتمر حزبي هناك طبخة مسبقة، الأوراق يتم تحديدها من طرف مجموعة صغيرة، من سينتخب في القيادة هو معروف مسبقاً، وبعد ذلك تأتي الجماهير والمناضلون المنتهون للأحزاب بالمئات أو بالآلاف ويتم التصفيق على الوثيقة النهائية التي كانت مطبوخة مسبقاً.. وكان البعض يعتقد أن هذا ما سيتم في الحوار الوطني.. لكن اكتشف الجميع أن هذا المؤتمر بين على الشفافية والمشاركة الكاملة لجميع الأطراف والمشاركة الفعالة للمكونات الجديدة وتم الاتفاق على خطة متكاملة في ظرف ستة أشهر وفي إطار عمل ما سمي آنذاك باللجنة الفنية التي شارك فيها جميع الأطراف واتفقوا على ذلك والمحاور الرئيسية للمؤتمر واتفقوا كذلك على ضوابط المؤتمر وإجراءاته وخطة متكاملة، وهذا ما ساعد على نجاح مؤتمر الحوار الوطني.. كانت هناك مرحلة تحضيرية شارك فيها الجميع، وقد استفادوا من الخبرات ومن التجارب الدولية وخلقوا نموذجهم الخاص للمؤتمر الحوار الوطني.. مثلاً تم التركيز على المواضيع المحورية التي يجب نقاشها في فرق عمل، خلقوا نموذجاً جديداً، أنه في حالة أن هناك خلافات سياسية

يجب البحث عن هيئة سموها "لجنة التوفيق"، "هيئة رئاسة" هذه كلها ترتيبات تم الاتفاق عليها خلال المرحلة التحضيرية، وفي الحقيقة استغرق هذا النقاش والتحضير ستة أشهر، لكن هذا ما ساعد كذلك على إنجاز مؤتمر الحوار الوطني، لأنه من حيث الإدارة والتنظيم كانت الخطة متكاملة ويكفي النظر كذلك للوثيقة التي خرجت بها اللجنة الفنية

كانت وثيقة حقيقة دخلت في تفاصيل كثيرة وجنبت المؤتمر الدخول في متاهات متعلقة بضوابط وقضايا إجرائية إلى آخره، ولم يحدث هذا في مؤتمر الحوار الوطني، ولم تكن هناك خلافات حول الضوابط والإجراءات كما كان البعض متوقفاً، لأن هذه الأمور كلها حسمت في الوثيقة التي قدمتها اللجنة الفنية وترتكز النقاش على القضايا الموضوعية والرئيسية.

عشرة أشهر من الحوار

• الآن بعد مرور عشرة أشهر على مؤتمر الحوار وإقرار يوم 25 يناير كيوم اختتام مؤتمر الحوار.. هل تعتقد أن المؤتمر حقق الأهداف المأمولة..؟ وهل خرج بمخرجات فعلاً تصب في خاتمة بناء دولة يمنية حديثة، أو نظام جديد يرتضيه جميع اليمنيين..؟

- أظن أن ما تحقق في إطار مؤتمر الحوار الوطني هو انتصار لجميع اليمنيين، انتصار لفكرة التغيير السلمي وتحقيق العدالة الاجتماعية وبناء الدولة الحديثة دولة القانون، يجب أن لا ننسى أنه في المؤتمر تم الاتفاق على مخرجات تؤسس لدولة جديدة، تؤسس لعهد جديد، تؤسس لمنظومة حكم جديدة وذلك من خلال التركيز على -وهذا ورد في مسودة التقرير النهائي لمؤتمر الحوار الوطني- البداية الجديدة، بداية هذا اليمن الجديد واستعادة ثقة الناس في الدولة، وسيحدث إصلاح جذري في المؤسسات من خلال إنهاء حالات الفساد وإساءة استخدام السلطة، بما في ذلك كما ورد في مخرجات الحوار الوطني بناء القطاع الوطني، على أن يكون قطاع الأمن الوطني احترافياً غير حزبي، إلى آخره، والاتفاق على أن سلطة القانون والعدالة الاجتماعية ستكون هي العمود الفقري للجمهورية الاتحادية الجديدة في اليمن التي تحترم حقوق الإنسان، وتضمن كرامة المواطن اليمني وتحقق المواطنة المتساوية وتحقق التنمية المستدامة.

يجب أن لا ننسى أن اليمن دولة عريقة ذات تاريخ وشعب متنوع احتياجاته وتطلعاته وهذا ببساطة ما أدى إلى تبلور فكرة بناء هيكل الدولة الجديد، نظام جديد للحكم وهناك التزام ببناء هذه الدولة الجديدة، تم الاتفاق على ما سماه اليمنيين بـ"الاتفاق من الماضي" لأن العملية السياسية في اليمن حقيقة هي عملية تغيير وعملية تأسيس دولة جديدة، ومن خلال مؤسسات جديدة، وفي هذا السياق تم الاتفاق على إغلاق صفحة الماضي الأليم بصراعاته وبالانتهاكات التي تمت، وتم الاتفاق أن هذا الاتفاق لا رجعة فيه.. وما أسس سيكون الركن الرئيسي لولادة جديدة لهذه الدولة...

تصوير / محمد عبدالله حويس

في أكتوبر 2011م كنت على وشك الذهاب إلى نيويورك لتقديم تقرير سلبي لكن القيادة السياسية طلبت مني التأجيل للتوصل إلى حل



الضغوطات الدولية كان لها دور كبير في نقل السلطة.. والقيادات السياسية في اليمن يرجع لهم الفضل فيما تحقق

كثير من دول الربيع تنتشد الاستفادة من تجربة اليمن التي ينظر إليها العالم بتقدير كبير وعجلة التغيير لن ترجع للخلف



• مساعد أمين عام الأمم المتحدة يتحدث إلى مدير التحرير علي البشير ورئيس قسم الحوادث محمد إبراهيم